

المحور الرابع: منهجية التعليق على نص قانوني جبائي، جمركي، محروقات، قانون البيئة
تنقسم منهجية التعليق على النصوص القانونية إلى مرحلتين أساسيتين، المرحلة التحضيرية والمرحلة التحريرية.

أولاً: المرحلة التحضيرية

- 1 تحديد طبيعة النص (هل هو نص دستوري، اتفاقية دولية، مادة قانونية، أم مقتطف من مرجع فقهي).
- 2 تحديد موقع النص ضمن المرجع القانوني، كبيان الكتاب أو الباب الذي يندرج تحته، مع الإشارة إلى الجريدة الرسمية ورقم العدد الذي نشر فيه، كما يتعين توضيح ظروف صدور النص، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.
- 3 تحديد فقرات النص إذا كان يتكون من عدة فقرات، مع شرح مدلول المصطلحات القانونية المستعملة وبيان طبيعتها.
- 4 استخراج الفكرة العامة للنص، وتحديد الأفكار الأساسية التي يتضمنها.
- 5 إعداد خطة منهجية لتحرير التعليق.

ثانياً: المرحلة التحريرية

تتمثل هذه المرحلة في صياغة التعليق وفق بناء منهجي منظم، وتشمل:

1 المقدمة

تتضمن تعريفا موجزا بموضوع النص، مع بيان الأسباب أو الظروف التي أدت إلى صدوره، ثم طرح الإشكالية القانونية التي يثيرها.

2 العرض

يقسم الموضوع عادة إلى قسمين رئيسيين، ويفضل أن يكون هذا التقسيم منسجما مع فقرات النص أو مع مضمونه.

يخصص قسم لشرح وتحليل النص من خلال عرض مضمونه وتوظيف المعارف القانونية المكتسبة، بينما يخصص القسم الآخر للنقد والتعليق، حيث يبدي الباحث رأيه الشخصي، سواء بالتأييد أو المعارضة، مع تدعيم ذلك بالحجج القانونية.

3 الخاتمة

تتضمن خلاصة مركزة لأهم ما تم التوصل إليه، مع إمكانية تقديم بعض المقترحات أو التوصيات المرتبطة بموضوع النص.